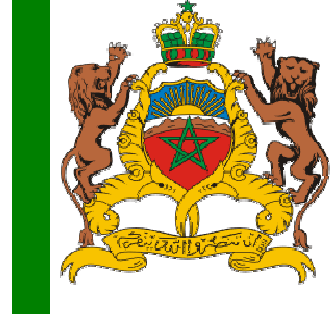


المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
فريق التحالف الاشتراكي



الجلسة الشهرية لتقديم أجوبة رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة

موضوع:

أي سياسة عمومية للحكومة في القطاع الفلاحي؟

الأربعاء 10 يونيو 2015

أي سياسة عمومية للحكومة في القطاع الفلاحي؟

السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة المستشارين،

يقدر نمو الناتج الداخلي الإجمالي في السنة الماضية ب 4.5٪ ومن المتوقع أن يصل إلى نسبة 5٪ في سنة 2015.

ورغم إيجابية هذه الأرقام، فلا يزال الناتج الداخلي الخام، من جهة، دون مستوى متطلبات الإقلاع الاقتصادي، الذي يتطلب معدلا مستداما - وعلى أمد طويل - لا يقل عن نسبة 8٪.

كما ظل نمو الناتج الداخلي الخام معتمدا، من جهة أخرى، اعتمادا كبيرا على المتغيرات الخارجية الغير المرتبطة بالسياسات العامة للدولة، والتي تلعب دورا أساسيا في تحسن أو تدهور الناتج

الداخلي، ومن أهمها، تدبذب أسعار النفط في السوق الدولية،
وحجم التساقطات المطرية برسم كل موسم فلاحى.

مما يقوض فعالية السياسات العامة للدولة ويحد من أثرها
الحقيقى؟

وبخصوص القطاع الفلاحى، فاستراتيجية مخطط المغرب الأخضر
Plan Maroc Vert، بغض النظر عن عمومية الخطاب المصاحب
لها، والذي يتوخى وضع استراتيجية فلاحية شاملة وجامعة،
تشمل كل سلاسل الانتاج. فالمؤكد، أننا نتجه اليوم نحو ثنائية
غير متساوية الوسائل وشروط الإنتاج:

إن مخطط المغرب الأخضر يعلن بوضوح عن توجهاته من خلال
التمييز بين دعامتين:

-الدعم الأولي: تركّز الجهد العمومي في حوالي 900 مشروعا باستثمار عمومي يوازي 150 مليار درهم. وتستهدف هذه المشاريع تطوير الانتاج الغذائي (الحبوب والحليب واللحوم) والمحاصيل الربيعية (الفواكه والبواكر) على وجه الخصوص.

وبعد مرور سبع سنوات من إطلاق مخطط المغرب الأخضر، نرى أن الأوان قد حان لتقييم آثار هذا المخطط في دعمته الأولى أساسا على مستوى الإنتاج والتصدير والمردودية.

فالمهنيون يجدون صعوبات جمة لتسويق الحمضيات بالإضافة إلى التهديدات التي تمس صادراتنا من الطماطم.

فيما نتساءل هل قطاع الزيتون - الذي يغطي مساحة تناهز المليون هكتار - قادر على ضمان دخل كافي ومحفز للفلاح المغربي؟ مع العلم أن السوق الخارجية لا تقبل الزيوت الكثيرة الحموضة

(Ph>1)، وأن السوق المحلية ليست مربحة بالنظر إلى أهمية العرض.

السيد رئيس الحكومة،

إن طموح الدعامة الثانية أكثر تواضعا: فهي تغطي 400 مشروعا بتمويل متوقع يقارب 20 مليار درهم، ويحتل فيها الجانب الاجتماعي والمعيشي أهمية قصوى، وتهم نصف الفلاحين المغاربة.

وواقع الحال هو أن 800.000 من الفلاحين المغاربة يكتفون باستغلال متوسط مساحات زراعية لا تتعدى 3 هكتارات، وينتجون أساسا من أجل تلبية حاجياتهم المعيشية، ويعتمدون في فلاحتهم وفي تربية ماشيتهم على التساقطات المطرية.

وجدير بالذكر هنا أن هذه الشريحة من الفلاحين المغاربة هي التي تملك 40% من الخرفان و 50% من الماعز و 30% من الأبقار وطنيا.

وهذه الفئة من المنتجين تكاد لا تغريها الخطب الرنانة حول عولمة السوق، ولا تصل آذانها خطابات التجميع وغيرها من المفاهيم الغير الواقعية بالنسبة لها، ولا يعرف معظمهم سوى السوق المحلية (السوق التقليدية) من خلال بيع وشراء المواشي.

السيد رئيس الحكومة،

إن سمة الازدواجية التي تميز القطاع الفلاحي في المغرب وثنائيتها أضحت ظاهرة مستدامة منذ عهد الاستعمار، من خلال التوزيع غير العادل للأراضي وعدم المساواة في الاستفادة من مياه الري، وفي الحصول على التمويل والمساعدات...

وما زالت منهجية مخطط المغرب الأخضر، تذكرنا في الواقع بنهج المستوطنين الأجانب الذين اكتشفوا فضائل "نموذج كاليفورنيا" الذي يعتمد على الري بعد خيبات الأمل من زراعة الحبوب التي

تكون أكثر عرضة لمخاطر المناخ؛ كما تذكرنا أيضا بمنهجية البنك الدولي للإنماء والتعمير BIRD الذي أوصى بتمويل وتطوير الري، بحجة أن ذلك سيضمن أرباحا أفضل للراأسمال.

كل هذه السياسات، وضمنها مخطط المغرب الأخضر، همشت قطاع الفلاحة البورية، والتي تهم أزيد من 80% من سكان البوادي و90% من المزارعين المغاربة. وكان أحرى أن يوجه الاستثمار العمومي نحو دعم الفلاحة البورية واستصلاح الأراضي وتعزيز مؤهلات المناطق الجبلية.

السيد رئيس الحكومة،

إن الهدف من مسائلة السياسات العمومية استنادا إلى دراسات وتشخيص وتحليل عميق لمجمل التحديات التي قد يواجهها القطاع الفلاحي هو مطالبة السلطات العمومية ببسط الخيارات المتاحة له في ارتباط مع السياق العام لانفتاح السوق، ومع قدرات وإمكانيات

الإنتاج الوطني، وحجم الفقر القروي، ووضعها في سياق استشرافي
مستقبلي.

ولا زلنا نلاحظ للأسف الاستمرار في ممارسة أبانت عن محدوديتها
وقصورها، والمتمثلة في تصور كل وزارة لاستراتيجيتها القطاعية،
دون بذل الجهد للتنسيق بين القطاعات المتداخلة ووضع
الاستراتيجيات في النسق العام المتكامل لتدبير الرهانات التنموية
الكبرى.

إن الفلاحة الوطنية مرتبطة في توجهاتها العامة مع الفلاحة
المتوسطة، والتي تتجه وتميل نحو إعطاء مزيد من الاهتمام
للفلاحة في أفق بناء حياة قروية جديدة *nouvelle ruralité*
وابتكار عالم قروي مندمج في التراب الوطني، يساهم في الناتج
الداخلي الخام ولا يعيش عالمة على الاقتصاد الوطني، في ظل
إكراهات جمّة من أهمها استنزاف الموارد المائية خصوصا في موسم
الصيف وعدم انتظام التساقطات وأهمية تضاريس الجبال والهضاب
مقارنة مع السهول.

إن الإدارة الفعالة للموارد المائية وللتربة وتثمين التنوع البيئي والزراعي يمكنها أن تمنح إنتاجا متنوعا وجودة عالية وفلاحة مشغلة لليد العاملة ومنتجة للقيمة المضافة، في ظل اعتراف منظمة الصحة العالمية بفضائل الحمية المتوسطة، وارتفاع الطلب على منتجاتها العالية الجودة.

ونماذج إسبانيا وكاليفورنيا والشيلي وإسرائيل ... تعطينا الدليل على ذلك.

والفلاحة المغربية لا مناص لها من أن تحدو حدو الدول الرائدة في هذا المجال وأن تبعد حياة قروية جديدة ومبتكرة، بدل إعادة إنتاج حياة الإقصاء والتهميش.

فالمنتجات الفلاحية العالية الجودة توجد اليوم في قلب الاستراتيجيات الراححة. والفلاحة المتوسطة الرائدة تتميز اليوم

باختيار الجودة في إنتاج القيمة المضافة من خلال تشجيع المنتجات المحلية والفلاحة البيولوجية... (وإيطاليا نموذجا تخصص 11 % من أراضيها لهذه المنتجات المحلية التي تجند 22 % من المنتجين).

ولا مناص من إنتاج عالم قروي جديد باعتماد تنويع اقتصادي مبدع يرتكز على جاذبية المجالات القروية attractivité des territoires بتنظيم وظائف التجمعات القروية وتركيز الفلاحة الغذائية في قلب البوادي، وربط رهانات الصناعات التقليدية والسياحة بتنمية العالم القروي وابتكار نماذج جديدة للإقتصاد السكاني في العالم القروي، والذي أبان في العديد من النماذج أن الفلاحة السياحية والعديد من الإبداعات في مجال الصناعة الغذائية أصبحت محركا للتنمية القروية.

إننا نرى أن السياحة والصناعة التقليدية في ارتباطها بالفلاحة وبالمجالات القروية. إذا ما تم التحكم في نموها وتطورها. تكون

أكثر اندماجا وأكثر تفاعلا في انعكاساتها على التنمية المحلية وعلى المجالات القروية وفي اندماجها مع الاقتصاد المحلي وتكون أفيد للسكان المحلية وللبيئة وللثقافة أكثر من السياحة التجارية المعتمدة على الكم.

إن الرهان في القطاعين الفلاحي والسياحي هو تهمين المميزات والخصوصيات المحلية وابتكار استراتيجيات في مجالات البيئة والتنمية للحفاظ عليها وتجويدها.

ونموذج الطوسكان *Toscane* في إيطاليا الوسطى محفز في هذا المجال كنموذج متوسطي للمحمية الطبيعية المندمجة وللمجال المعترف بقيمة المناظر الطبيعية *Paysages* وللتناغم بين المجال القروي والحضري واعتماد فلاحة الجودة المنتجة للقيمة المضافة، والمحفزة للإبداع والابتكار في قطاعات الصناعة الغذائية.

إن رهانات السياسات العمومية في المجال الفلاحي هي بالفعل رهانات ترايبية وتنموية مستدامة، وليست رهانات قطاعية محدودة. فما هي الإستراتيجية العمومية في بناء مفهوم جديد للحياة الريفية *nouveau modèle de la ruralité* وللعيش في العالم القروي في ارتباطه بالسياسة الفلاحية؟

السيد رئيس الحكومة،

إن الفلاحة مرتبطة كذلك بالعادات الغذائية وبالصحة العامة. وعادات الاستهلاك الغذائي للمغاربة قد تطورت، إن على صعيد الإنتاج أو التمويل أو تبادل المواد وتداولها: وتتضح الأهمية الإستراتيجية لإنتاج المناطق المسقية على حساب المناطق البورية، والمكانة المتزايدة للقمح الطري في استهلاك المغاربة... وغيرها من المؤشرات...

ويتضح أن التنوع في الإنتاج منذ السبعينات إلى يومنا هذا لم يصاحبه بالموازاة إغناء للحمية الغذائية للمواطن المغربي.

فالأرقام الرسمية تشير إلى تفاوت كبير بين المجالين الحضري والقروي. والمؤشرات الصحية في ارتباطها بالتغذية وإنتاج واستهلاك المواد الغذائية تبيّن أن المغرب في مرحلة انتقالية غذائية تتميز بتعايش الأمراض المرتبطة بسوء التغذية (التي تهم 10 إلى 18 % من الأطفال دون 5 سنوات) مع أمراض القلب والشرايين والسمنة (حيث يعاني ربع ¼ المغاربة من أعراض ومضاعفات السمنة، والتي تهم خمس (5/1) النساء المغربيات).

إننا في حاجة إلى حملة وطنية لتربية الذوق الغذائي للمغاربة، خصوصا وأننا نتجه نحو هدم البنية الغذائية التقليدية للمواطن المغربي. وعلينا أن نقر بأن نموذج التغذية السليمة المعتمد على مواد طبيعية ومتنوعة ومحلية، مع احترام تسلسل المواسم

الفلاحية وانتظام توقيت الوجبات وتداول المعرفة الغذائية بين الأجيال (وخصوصا لدى النساء) ... هي عموما في تراجع وتآكل.

ولتصحيح الوضع، على الدولة وضع سياسات إرادية تشجع وفرة العرض في المواد الغذائية وتطوير شبكات التوزيع وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين وتوجيه التمدن نحو تطوير نمط الحياة بالقرى والمدن.

فما هو تصوركم للسياسات العمومية المرتبطة بالفلاحة والحمية الغذائية للمغاربة، إذا أدركنا أن غياب هذا الهاجس في السياسات العمومية تكون كلفته باهضة على المستوى الصحي وعلى مستوى المالية العمومية؟

السيد رئيس الحكومة،

إن الرهانات النوعية للفلاحة الوطنية مرتبطة كذلك بالرهانات البيئية الكبرى:

فالفلاحة مرتبطة بالمناخ وتغيراته، وفي ارتباطها بالتغيرات المناخية، يلاحظ أن ظاهرة الاحتباس الحراري قد سجلت في المغرب ارتفاعا للحرارة بدرجتين، منذ ثمانينات القرن الماضي. وستسبب تحولا في المهن الزراعية، وتؤدي إلى تغيير في الوظائف الفلاحية وغاياتها في العديد من المناطق، وخصوصا في المنطقة الشرقية.

فما هي الاستراتيجيات الاستباقية للحكومة للحد من الآثار السلبية للتغيرات المناخية في الإنتاج الفلاحي؟ وما هي السيناريوهات المحتملة في هذا المجال؟

والفلاحة مرتبطة بتدبير الموارد المائية: والمغرب يعيش اليوم نقصا حادا في الموارد المائية، بأقل من 700 متر مكعب للفرد الواحد، وقطاع الفلاحة يستهلك أزيد من 85 % من هذه الموارد الهامة والاستراتيجية. وكلنا نعرف، والمهنيون في قطاع الفلاحة أدري بذلك منا، ويدركون أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، خصوصا

وأن ظاهرة التمدن في تصاعد مستمر، والحاجة إلى تعبئة موارد مائية إضافية في ازدياد.

فما هي استراتيجيات الحكومة للحد من الآثار السلبية لهذا العنصر الحاسم في الإنتاج الفلاحي؟

ورغم الأهمية الاستراتيجية للنشاط الفلاحي والتقدم الحاصل في القطاع، فمن الواضح أن الأداء غير كاف. فإنتاجية العامل الفلاحي في الهكتار الواحد لا تزال من بين أدنى المعدلات في المنطقة، والميزان التجاري الزراعي سلبى (16 مليار في التصدير و 36 مليار في الاستيراد).

والأدهى من ذلك، أنه على امتداد السنوات الخمس عشرة الماضية، أصبح مؤشر عدم انتظام الإنتاج الفلاحي أكثر وضوحا، في أجواء عامة يطغى عليها بطء النمو. وتبدو فلاحتنا التي كانت دائما

مجالا للإبداع والخلق في تكيفها مع المجال، كأنها اليوم غير
معنية بالرهانات البيئية الكبرى.

فبلادنا لم تستفد بعد بالشكل المطلوب من التنوع الإيكولوجي
والترابي، وخصوصا في المناطق الجبلية والمناطق الشبه الصحراوية
والصحراوية (60% من التراب الوطني).

إن كلفة التدهور البيئي (تلوث الماء والهواء والتربة والمجال الغابوي
والبحري) قد تم تقييمها في سنة 2003 بما قدره 13 مليار درهم أي
ما يوازي 3.7% من الناتج الداخلي الخام.

ومن أسبابه الرئيسية الاستغلال المفرط للفرشة المائية الباطنية،
وتلوث المياه بالنترات Nitrates والمبيدات، بجانب مخاطر ظاهرة
التصحّر التي تهدد 92% من التراب الوطني، إضافة إلى تزييف
الأراضي الفلاحية الجيدة نتيجة التوسع العمراني.

إن دور الفلاحة في إنتاج وإعادة إنتاج الغنى الإيكولوجي والتنوع البيولوجي أكيد وحاسم. فما أنتم فاعلون في هذا المجال؟

يبدو أن الاشكاليات المرتبطة بالقطاع الفلاحي معقدة ومركبة. والوعي قائم اليوم بإشكالياتها المتعددة الأبعاد والامتدادات. والوعي قائم كذلك بالإمكانيات المتاحة أمام الفلاحة الوطنية وأمام العالم القروي ومناطقنا الجبلية...

فالتنمية المستقبلية للبلاد ستكون تنمية قروية أو لا تكون.

وهذه دعوة إلى العمل... لتشييد مقاربة جديدة للمجالات القروية بمختلف مقوماتها، ولكن كذلك بالمعالجة الجادة والمسؤولية لمكانن الهشاشة والإقصاء والتهميش.

وهذا رهين بتبني سياسات عمومية طموحة مبنية على أسس الحكامة والاستباقية والرصد وحسن التوقع.

والرهانات الأساسية ستكون بشرية في المقام الأول. وعلى السياسات العمومية بذل الجهد لإخراج العالم القروي من الأمية والجهل، والاعتراف للإنسان القروي المغربي بمكانته كفاعل أساسي في المسلسل التنموي، وتشجيعه على اتباع أنماط إنتاجية مستدامة تحافظ على التربة وعلى الموارد المائية، وتضمن الموارد الطبيعية وتحافظ على جمالية المناظر الطبيعية، وتحفيز الفلاح الصغير والمتوسط على الاندماج في الشبكات العصرية وتقوية التماسك والتقارب في البرامج الحكومية.

إن رهان إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية في الاقتصاد القروي والاتجاه نحو تمدين الأرياف بدل تريف المدن هي رهانات ترايبية وتنموية أساسية لربح رهان فلاحية جامعة متأقلمة مع خصوصيات البلاد البشرية والطبيعية.